المَقاييسُ الدِلالِيَّةُ في ضَبْطِ المَفاعيلِ في العَرَبِيَّة

إبراهيم محمد عبد الله أ.د. محمد عادل شوك
قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة إدلب.

الملخص:

إنّ المتأمل في علوم العربية القديمة، ومنها النحو، يجد أنّ التمييز بين البنية الدلالية والبنية الإعرابية أو التركيبية لم يكن ظاهرًا في مؤلفاتهم، وإنّما هو أمرٌ يُسْتَشَفُّ من قواعدهم التي قعَّدوها؛ لأنَّ التركيبَ والدلالةَ أمران لا ينفصلان من الناحية الاستعمالية.

فالجملة العربية عندهم تُقسَّم من حيث البنية الأساسية إلى:

أولًا: المُسنَد الذي يدل على الحدث أو النشاط، ويمثله تركيبيًا الفعل في الجملة الفعلية، والخبر في الجملة الاسمية.

وثانيًا: المُسند إليه، ويعنون به القائم أو المتصف بالحدث، كالفاعل أو نائبه في الجملة الفعلية، أو المبتدأ في الجملة الاسمية.

ثم يلي ذلك ذكر ما يعقبهما وهو ما اعتاد النحويون على تسميته بـ (الفَضْلات)، مع ضرورة الانتباه إلى أنّها ليست هامشيّة لا قيمة لها؛ بل قد تتوقّف دلالة الجملة عليها.

وإنّ لبِنْيَة الفعل دِلالَةَ أو هو الحَدَث مع الزمن إن كان تامًا، وتُسْهِمُ المفاعيلُ وغيرُها في تقييد دِلالَته، والفعلُ بمادته المُعجَمِيَّة يُعَيِّنُ تلك العناصر حسب ما يقتضيه التركيبُ، كدِلالَة التخصيص، أو الزمان، أو المكان، أو التعليل، أو المصاحبة، أو هيئة عنصر تركيبي معه.

الكلمات المفتاحية: المفاعيل، المقاييس، الدلالة، تقييد دلالة الفعل.

Semantic Standards in Formalizing the Objects (Mafa'il) in Arabic

Dr. Mohammad Adil Shouk – Ibrahim Al-Abdullah

Abstract:

Anyone who contemplates the sciences of ancient Arabic, including grammar, finds that the distinction between semantic structure and syntactic or grammatical structure was not apparent in their writings, but rather it is something that can be inferred from the rules they established; this is because structure and meaning are two inseparable matters from a usage perspective.

The Arabic sentence, according to them, is divided in terms of basic structure into:

First: the predicate that indicates the event or activity and is represented structurally by the verb in the verbal sentence, and the predicate in the nominal sentence.

Second: the subject, by which they mean the one who is based on or described by the event, such as the subject, or its deputy in the verbal sentence, or the subject in the nominal sentence.

Then follows that by mentioning what follows them, which is what grammarians are accustomed to calling (waste), with the need to pay attention that they are not marginal and worthless; rather, the meaning of the sentence may depend on them.

The structure of the verb has the significance of the event (time), and the objects and others contribute to restricting its significance, and the verb with its lexical material determines those elements according to what the structure requires, such as the significance of specification, time, place, explanation, accompaniment, or the form of a structural element with it.

Keywords: objects, standards, significance, restricting the significance of the verb.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فلم يكن النحو العربي علمًا ينحصر اهتمامه بتتبع علامات الإعراب والبناء فحسب؛ بل هو علم يهتم أيضًا، بمعاني الكلام ومقاصد المتكلمين، فإذا ما نظرنا إلى أول كتاب في النحو العربي وصل إلينا كاملًا، نجده يحمل إشارات تُدَلِّل على اهتمام علم النحو بالمعاني، يقول سيبويه في تقسيمه الكلام: "هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة. فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب"[1]، وهذا يبيّن مدى تأثر علم النحو بعلم الدلالة.

وإن المتأمل لعلوم العربية القديمة، ومنها النحو، يجد أن التمييز بين البنية الدلالية والبنية الإعرابية أو التركيبية لم يكن ظاهرًا في مؤلفاتهم، وإنما هو أمر يستشف من قواعدهم التي قعدوها؛ لأنَّ التركيبَ والدلالةَ أمران لا ينفصلان من الناحية الاستعمالية.

وإنّ الجملة العربية في عموم الأمر تُقسَّم من حيث البنية الأساسية إلى:

أولًا: المُسنَد الذي يدل على الحدث أو النشاط ويمثله تركيبيا الفعل في الجملة الفعلية، والخبر في الجملة الاسمية.

وثانيًا: المُسند إليه، ويعنون به القائم أو المتصف بالحدث، كالفاعل أو نائبه في الجملة الفعلية، أو المبتدأ في الجملة الاسمية.

ثم يلي ذلك ذكر ما يعقبهما وهو ما اعتاد النحويون على تسميته بـ(الفَضْلات)، مع ضرورة الانتباه إلى أنّها ليست هامشيَّة لا قيمة لها؛ بل قد تتوقّف دلالة الجملة عليهما، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ﴾[2]. فلو حذفنا الحال الفضلة (لاعبين) لفقدت الجملة الغرض منها.

ويمكننا القول: إن التمييز بين البنية التركيبية والبنية الدلالية أصبح حقيقة علمية تُسَلِّمُ بها مدارس مختلفة، ولذا يمكن اعتمادها في قراءة التراث النحوي، وعلى وجه الخصوص في قضية معرفة الأهمية الوظيفية للمفاعيل في الجملة العربية.

ومن هنا كان اختيارنا لهذا العنوان: المَقاييسُ الدِلالِيَّةُ في ضَبْطِ المَفاعيلِ في العَرَبِيَّة

أهمية البحث:

ترجع أهمية هذا البحث إلى أمور، منها:

1- مراجعة التراث النحوي العربي.

2- قراءة القضايا الخلافية بين النحويين في التنظير فيما يخص باب المفاعيل.

3- تجويد وصف العربية في ضوء ما جدَّ في التفكير اللساني الذي بات يولي أهمية قصوى للتفكير الدلاليّ.

أهداف البحث:

1- بيان منزلة البنية الدلاليَّة للمفاعيل وفق الرؤية الوظيفية والدلاليّة لأيّ مفردة تذكر في الجملة.

2- استقراء اختلاف النحويين في تعريف المفاعيل في المصنفات النظرية في الكتب الأمَّات.

3- إعادة النظر في حدود المفاعيل بالاعتماد على ما جَدَّ في علم اللسانيات.

4- ذكر شواهد قرآنية تبرز الاختلافات الحاصلة في إعراب المفاعيل.

منهج البحث:

سيتبع البحث المنهج الوصفي، فيقوم الباحث باستقراء المسائل النحوية المتعلقة بالبحث من مصادرها التراثيَّة، ثم يحللها وفق ما استجد في علم اللسانيات، ويبين مواضع الاختلاف وأثره.

ويلحظ المتأمل في تعريف المفاعيل في المصنفات النحوية التراثية تداخلًا بين تعريف المفاعيل من الناحية التركيبية، وينعكس هذا التداخل على مستوى إجراء القواعد في إعراب النصوص الفعليَّة.

ومنشأ الاختلاف بينهما نابع من المنهج المتبع عند كل فريق؛ إذ أولى النحويون التركيب عنايةً على حساب الدلالة، وهو ما سعيت للوقوف عنده بحيث أبيِّن العمل الوظيفي للمفعول، بعيدًا عن تصنيفه التركيبيّ.

خطة البحث:

مقدمة: حوت مشكلات البحث وتساؤلاته، وأهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وأهداف الدراسة، ومنهج البحث، وخطته.

تمهيد: ذكرت فيه نبذة عن مصطلح المفاعيل، وعن المقاييس الدلاليَّة.

المبحث الأول: المَقاييسُ الدِلالِيَّةُ في ضَبْطِ المفعول المطلق.

المبحث الثاني: المَقاييسُ الدِلالِيَّةُ في ضَبْطِ المفعول به.

المبحث الثالث: المَقاييسُ الدِلالِيَّةُ في ضَبْطِ المفعول فيه.

المبحث الرابع: المَقاييسُ الدِلالِيَّةُ في ضَبْطِ المفعول لأجله.

المبحث الخامس: المَقاييسُ الدِلالِيَّةُ في ضَبْطِ المفعول معه.

خاتمة: ذكرت فيها أهم نتائج البحث.

ختامًا أقول:

لقد كانت هناك صعوبات ومشاق فيما قمنا به، وهي مما يكون لأيّ باحث، وحسبنا أنّا بذلنا ما استطعنا؛ فإن أصبنا فمن الله وحده، وإن أخطأنا فالله نسأله الصفح عما كان وبدر.

تمهيد

المفاعيل في النحو العربي على ضربين:

1- ضرب تقتضيه البنية المعجميّة للفعل، وهو المفعول به، إذ هو مشارك دلالي لا يمكن تحقق الدلالة دونه.

2- ضرب يعمل على تقييد دلالة الحدث ببيان امتدادها الزماني أو المكاني، أو بيان العلة في إحداثه، أو ما يمكن مصاحبته للحدث، أو توكيده وبيان نوعه أو عدد مرات وقوعه، فهذه العناصر يحتاج إليها الفعل بحسب دلالته، فالأفعال التي تفيد الانتقال تقتضي دلالتها بيان المكان الذي يقصده الحدث، مما يقوي مكانة ظرف المكان في التركيب، إلا أنها يغلب فيها أن تكون عناصر غير ضرورية لتحقق الدلالة.

وقد وضع النحويون مقاييس دلاليّة وتركيبيّة لبيان كل وظيفة نحويَّة، مع ملاحظة أنها تجمع بين جانبي التركيب والمعنى، لكن مع ضعف الجانب الدلالي، ويتمثل في اهتمامهم بالعامل أثرًا، فللأفعال وما يعمل عملها قيمة دلالية وتركيبية في تكوين المفاعيل في التركيب.

إنّ الضوابط والمقاييس التي ذكرها النحويون في أبواب المفاعيل هي محاولة للضبط ووضع القيود التي تحكم كلَّ صنف، إلا أنه قد يقع التداخل بينها لعلل مختلفة، فهي جميعها مرتبطة بالحدث، كما أن الصياغة الصرفيَّة قد تجعل اللبس واقعًا بينها، وصحة حذف العامل تجعل الحكم يَتجاذَبهُ أبواب مختلفة، وقد يكون علة الالتباس بينها تقاربها الدلاليّ، كما في المفعول المطلق والمفعول له، وبين المفعول به والمفعول معه، ووقوع التوسع كذلك من التداخل بينها وتضارب تلك المقاييس بينها.

المبحث الأول: المَقاييسُ الدِلالِيَّةُ في ضَبْطِ المفعول المطلق.

ذهبَ جمعٌ من النحويينَ إلى أنَّ المفعولَ المطلقَ أَوْلى المفاعيل في باب المفعولية، لأنَّه يَدلُ على ما يحدثه الفاعل حقيقة، وبه يخرج من العدم إلى الوجود، وهو في الاصطلاح النحويّ خلو من التقييد بحروف الجر، وهو أَوْلى المفاعيل بلفظ المفعول في الدِلالَة اللُّغَوِيّة للمفعول، وهو دالٌ على معنى قائم بفعل الفاعل صادر عنه حقيقة أو مجازًا[3]، ولذا وصفه بعض النحويين بالمفعول الصحيح أو الحقيقي، فهو " اسم ما فعله فاعل فعل"[4]، ويغلب فيه مجيئه على صيغة المصدر، كما قال المُبَرِّد(ت 285هـ): "والمصدر مفعول أحدثه الفاعل"[5]، وكذلك ابن السراج(ت316هـ): "المصدر هو المفعول في الحقيقة"[6]، وفي ذكره في الجملة مع الفعل لا يدل على ذات أو شخص متعلقة بدِلالَة الحدث في الفعل، وإنَّما يدل على معنى ذلك الحدث.

فدِلالَته في التركيب كما ذكر النحويون التوكيد، لأنَّ "المصدر الّذي هو مضمون الفعل بلا زيادة شيء عليه، من وصف أو عدد، هو في الحقيقة تأكيد لذلك المصدر المضمون، لكنهم سموه تأكيداً للفعل توسُعاً"[7]، فيؤتى به لتقوية دِلالَة عامله وتقريرها[8]، يقول الفارسي (377هـ): "المصادر تقع للمبالغة، فإذا قلت: ضربت ضَربًا، فكأنَّك أردت المبالغة فلذلك ذكرته"[9]، نحو قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾[10]، وقوله: ﴿ثُمَّ إِنِّي أَعْلَنْتُ لَهُمْ وَأَسْرَرْتُ لَهُمْ إِسْرَارًا﴾[11]، وحمله بعضهم في هذه الدِلالَة على التوكيد اللفظي، وذهب أبو الحسن الأُبَّذيُّ (ت 680هـ) إلى أنَّ المراد به التوكيد المعنويّ بالبيان ورفع المجاز[12]، والمفعول المطلق في هذه الدِلالَة لا يُثَنّى ولا يجمع؛ لأنَّه بمنزلة تكرير الفعل فعُومِلَ معاملته في عدم التثنية والجمع، ويقع على القليل والكثير[13]، "ولا يجوز الجمع في المُبْهَم فلا يقال: (قتلتُ قتولًا)، و(ضربتُ ضروبًا). إلّا ما جاء على أنْ يُفرّق الجنس، فيجعل منه أنواعًا، كقوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا﴾[14]، كأنَّه قيل: (ظن كذا وظن كذا)، ثم جمع فجرى مجرى قولك: وتظنون ضُروبًا من الظنّ، ولا يطرد هذا. ألا ترى أنَّهم لم يقولوا: (السُّلوب والنُّهوب)، وإنَّما يكون ذلك غالبًا فيما ينجذب إلى الاسمية نحو العِلم والحِلم"[15].

وقد يدل المفعول المطلق على بيان نوع الحدث الّذي تضمنه الفعل في دِلالَته، وقد أشار سيبويه(180هـ) إلى هاتين الدلالّتين بقوله: "إنَّما يجيء ذلك على أنْ تبيّن أيَّ فعل فعلتَ أو توكيدًا"[16]، ويوصف في تلك الدِلالَة بالإبهام؛ لأنَّها دِلالَة على جنس الحدث إلّا أنَّها غير محددة الكمية أو الكيفية[17].

ولا يخرج المفعول المطلق عن دِلالَته التوكيد مع دِلالَته على بيان النوع[18]، وسبيل بيان النوع بإضافة المفعول المطلق لما يبين نوعه، أو بنعته، أو باقترانِه بـ(أل) العهدية، نحو قوله تعالى: ﴿كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كُلِّهَا فَأَخَذْنَاهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُقْتَدِرٍ﴾ [19]، ونحو قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا﴾[20]، وقولنا: (ضربته الضرب).

أو يدلّ المفعول المطلق على عدد مرات وقوع عامله، "ويذكر لزيادة فائدة على ما في الفعل نحو قولك: ضربت ضربة وضربتين، فالمصدر هاهنا دل على الكمية؛ لأنّ بذكره عرفت عدد الضربات، ولم يكن ذلك معلومًا من الفعل"[21]، نحو قوله تعالى: ﴿يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ﴾[22].

وقد ذكر النحويون للمفعول المطلق دلالات أخرى تخرج عن صور هذه الدلالات السابقة، فالمصدر "إمّا: مؤكِّدٌ، أو نوعيٌّ، أو عدديٌّ، أو بدلٌ من فعله"[23]، وفي مجيئه نائبًا عن فعله المضمر وجوبًا سياقات، كما قال ابن مالك(ت672هـ): "الأصل في الدعاء، والإنشاء، والتوبيخ، والاستفهام أن يكون بالفعل، وكثرت نيابة المصدر عنه في ذلك؛ لقوة دِلالَته"[24].

المبحث الثاني: المَقاييسُ الدِلالِيَّةُ في ضَبْطِ المفعول به.

يُوسمُ المفعول به بالعنصر التَّركيبِيّ الّذي يمثل الوظيفة الدِلالِيَّة الّتي يقع عليها أثر الفعل دون واسطة، "فهو الّذي يقع عليه فعلُ الفاعل"[25]، فهو يمثل جهة وقوعه وإحداثه، وعدلوا عن قول التعلُّق، حتى يَخْلُص الحَدُّ للمفعول به[26]، وجعلَهُ سيبويه أثرَ الفعل المُتَعَدّي فقال: "هذا باب الفاعل الّذي تعداه فعلُه إلى مفعول وذلك قولك: (ضربَ عبدُ الله زيدًا)، ...انتصبَ زيدٌ لأنَّه مفعول تعدّى إليه فعلُ الفاعل،...وإذا قلت: (ضربَ عبدُ الله)، لم يَستبِنْ أنَّ المفعول زيدٌ أو عَمْرٌو"[27]، ويبيّن السِّيرافِيّ (ت 368هـ) قصد سيبويه: "والمفعول الّذي يعنيه هاهنا هو المفعول به الّذي يصل الفعل إليه بغير حرف جر، كقولك: (ضربَ زيدٌ عَمْرًا)، ولا يدخل في معنى ذلك المفعول

فيه، ولا المفعول معه، ولا المفعول له، ولا المفعول المطلق وهو المصدر"[28] . ويعرّفه الفراءُ (ت 207هـ) بأنَّه شيء وقع عليه الفعل، في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ﴾[29]، "لم يأتِ منهم بشيء يقع عليه الفعل"[30]، ويعرّف ابنُ عصفور (ت669هـ) المفعولَ به بأنَّه: "هو كلُّ فَضْلَة انتصب عن تمام الكلام، يصلح وقوعها في جواب من قال: بأيّ شيء وقع الفعل، أو يكون على طريقة ما يصلح ذلك فيه"[31]، أيْ: سواء كان الفعل مُثْبَتًا أو منفيًا.

وقد وسَّع الرضيُّ (ت686هـ) كذلك دائرة التأثير بقوله: "إنّ المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل، أو جرى مجرى الواقع، لِيَضُمَّ التركيبَ المُثبَتَ والمنفيَّ والمسبوقَ باستفهام... وجعل الأقرب في رسمه أن يَصِحَّ أن يعبر عنه باسم مفعول غير مقيد بحرف مصوغ من عامله المُثْبتِ أو المَجْعول مُثْبَتًا"[32].

وذهب ابن الحاجب (ت 646هـ) إلى أنَّ المراد بالمفعول به هو التعلُّق المعنويّ بين المفعول وفعله، فلا يعقل الفعل ولا تتصور دِلالَته إلا بوجود هذا المُشارِك الدِّلالِيّ فيه[33].

يقول ابن أبي الربيع(ت688هـ): "المفعول به هو المحلّ الّذي أوقع به الفاعلُ فعله، فإذا قلت: ضربْتُ زيدًا، فليس (زيدٌ) بمفعولك، وإنَّما مفعولك (الضرب)، و(زيدٌ) إنَّما هو من وقع به (الضرب)، فهو مفعول به مُوقَع الفعل به، وكذلك إذا قلت: أكلتُ الخُبزَ، فليس (الخُبْز) مفعولك، إنَّما مفعولك (الأَكْل)، و(الخُبْز) وقع به (الأَكْل)، فالحَدَث هو المفعول المطلق"[34].

وجعل ابن مالك (ت 672هـ) علاقة بين الفعل والمفعول: "إن اقتضى فِعْلٌ مَصوغًا له باطراد اسم مفعول تامّ نصبَ مفعولًا به، وسمّي متعديًّا وواقعًا ومجاوِزًا، وإلّا فلازِمًا"[35]، فالمفعول به هو "الّذي تتوقَّف عَقلِيَّة (الدِّلالَة العَقلِيَّة) الفعلِ مع ذكر الفاعل عليه"[36].

واستعمل ابن جني (ت 392هـ) مصطلح المفعول الصريح مقابل المفعول المجرور، في باب نائب الفاعل "فإن كان هناك مفعول به صريح لم تُقِمْ مقامَ الفاعل غيرَه"[37].

واستعمل الفارسيّ (ت377هـ) له مصطلح المفعول به في المعنى عند نيابته عن الفاعل "وهذا المفعول به في المعنى يرتفع بإسناد الفعل إليه كما يرتفع الفاعل بذلك"[38].

والأصل إذا ذكر المفعول أن يراد به المفعول به، أما بقية المفاعيل فلا بُدَّ من تقييدها عند ذكرها، كما أن الفعل المُتَعَدّي به مختص به، أما بقية المفاعيل فيشترك في نصبها الفعل اللازم والمُتَعَدّي، وقدمه كثير من النحويين في باب المفاعيل على غيره، وعِلَّة ذلك حاجته للإعراب، خشية وقوع اللَّبس بينه وبين الفاعل[39].

ويذكر المُبَرِّد (ت 285هـ) أن المفعول به ليس مُحدَثًا نتيجة إتمام الفعل إنَّما هو مَنْ أوصلْتَ له الحدثَ، "ألا ترى أنَّك إذا قلت: (ضربْتُ زيدًا)، أنَّك لم تفعل (زيدًا)، وإنَّما فعلتَ (الضرب)، فأوصلته إلى (زيد)، وأوقعته به"[40].

والفعل يؤثر في المفعول به تأثيرًا ظاهريًّا في مواضع كثيرة، نحو قولنا:(كسرتُ الإناءَ، وأكلتُ الطعامَ)[41].

في حين يذهب السِّيرافِيّ (ت 368هـ) إلى أنَّ "المفعول الصحيح ما اخترعه فاعلُه، وأخرجه من العدم إلى الوجود، كنحو خَلْقِ اللهِ الأشياءَ الّتي كوَّنها ولم تكنْ كائنةً من قبل، وكنحو ما يفعلُهُ الإنسانُ من القعودِ والقيامِ والضربِ والشتمِ. ولا يجوز أن يكون الفاعل في ذلك مفعولًا؛ لأنَّه لا يفعل إلّا ما كان قادرًا عليه قبل فعله، ولا يكون قادرًا على الشيء إلّا والقادر موجود، والمقدور عليه معدوم، لأنَّ معنى (قادرٌ عليه): قادرٌ على أنْ يُوجِدَه ويكوِّنه، هذا حقيقة معناه،... فإذا قلنا: (ضربَ زيدٌ عَمْرًا)، فالّذي فعله زيد إنَّما هو الضرب،... وهذا شيء يحيط العلم به، وبأنَّ زيدًا لم يفعل عَمْرًا، وإنَّما إطلاق النحويين أنَّه مفعول مجاز، والمراد أنَّه فعل به ضَربًا أو شتمًا أو نحو ذلك مما يُحدِثُه فيه أو يقصده به"[42]، وهذا المراد في عُرْفِ النحويين، وليس المراد بالمفعول المعنى اللُّغَوِيّ، الّذي يصح إطلاقه على المفعول المطلق، فالعلاقة بين الفعل والمفعول به تربطها جهة دِلالِيَّة صرح بها النحويون وهي الوقوع عليه.

فالمفعول به يفارق غيره من المفاعيل بالعلاقة بينه وبين الفاعل، "إنَّ بين المفعول المُصرَّح وبين الفاعل مُشارَكة لا توجد بين الفاعل وبين باقي الفضلات، فكما أنَّ مع وجود الفاعل لا يقوم غيره مقامه، كذلك مع وجود ما شاركه هذه المُشارَكة لا يقوم

غيره مقام الفاعل، بيان المُشارَكة هو أن لنا صورة يجوز فيها أن يجعل الفاعل مفعولًا والمفعول فاعلًا ولا يتغير المعنى، وهو قولنا: (ضاربُ زيدٍ عَمْرًا)، مفعولًا ثم انعكس ذلك والمعنى بحاله، ولا تجد فَضْلَة ما تكوَّن مع الفاعل بهذه الصورة"[43]، فيجب أن يُغاير فاعله إحاليًّا، يقول الرضي (ت686هـ): "ونحن نعلم أنَّ تخالُفَ الفاعل والمفعول وتغايرَهما هو المشهور، فلهذا لم يَجُزْ (زيدًا أعطيتُه)"[44]، لذا اشْتُرِط في الأفعال الناقصة وفي ظنَّ وأخواتها أن يكون فاعلها ومفعولها الأول يحيلان على شخص واحد، وهو مفعول غير حقيقي.

يقول أبو حيان (ت 745هـ) تعقيبًا على قول ابن مالك: "أمّا نحو: خرجتُ إلى زيدٍ، ووقفتُ إلى عبد الله. فلا ينبغي أن يُسمّى تعدّيًا؛ لأنّ الخروج لا يقتضي مَخروجًا إليه ولا بُدَّ، وكذلك الوقوف. فأمّا: خرجتُ من الدار، فَتَعدّى؛ لأنّ خروجًا بلا مخروج منه لا يَصِحُّ": "وما قاله ليس بصحيح؛ لأن الفعل اللازم إذا عُدِّيَ بحرف الجر صار مقتضيًا للاسم بوساطة حرف الجر، وكونه لا يقتضيه بخصوصه لا يدل على أنَّه لا يقتضيه مطلقًا؛ لأنَّ الفعل قد يكون له متعلقات مخصوصة ومتعلقات مطلقة، كما أنَّ الفعل المُتَعَدّي قد يكون له متعلق مخصوص بحس الوضع، ومتعلق مطلق، لكنْ إذا ذَكَرَ أحدَ المُطْلقات تعلق به، وصار إذ ذاك واصلًا إليه بوساطة الحرف؛ ألا ترى أن (سمع) يقتضي مفعولًا مخصوصًا، وهو الصوت وما دلَّ عليه، ثم إنَّه قد يتعدّى بحرف جر لشيء لا يقتضيه على جهة الخصوص، فتقول: سمعتُ من داري صوتَ زيدٍ. والّذي يدلّ على أنَّ حكم ما يقتضيه على جهة الخصوص وما يقتضيه على جهة الإطلاق، حكمهما سواءٌ بناء الفعل للمفعول منهما، فيجوز خرجَ إلى زيد، وخرجَ من الدار، وركبَ الفرس، وركبَ إلى زيد"[45]؛ فيصل الفعل إلى الفاعل والمفعول به بنفسه، بخلاف الجار والمجرور فلا يصل إليه إلا بواسطة[46].

يقول الرضيُّ: "مررتُ بزيد، وقَرُبْتُ من عَمْرٍو، وبَعُدْتُ من بَكْرٍ، وسِرْتُ منَ البصرة إلى الكوفة، مفعولًا بها، ولا شكَّ أنَّه يقال: إنَّها مفعول بها لكنْ بواسطة حرف جر، ومطلق لفظ (مفعول به) لا يقع على هذه الأشياء في اصطلاحهم"[47]. ومن هذا قول ابن يعيش (ت 643هـ): "يمكن أن يكون مفعولًا غير المعنى أو لا يمكن ينبئ

أن كل ما وقع عليه الفعل مفعول على المجاز سواء كان الفاعل قادرًا أو غير قادر، نحو: جرحَ زيدٌ الخشبةَ، وجرحتِ الخشبةُ زيدًا، أو كان الفعل موجبًا أو منفيًّا، فالمنصوب هنا يسمّى مفعولًا بإضافة لفظ الفعل لا بوقوعه عليه"[48].

والمفعول به تربطه بفعله علاقة التعدّي، ومفهومها: "التعدّي إلى الاسم ما تعلّق معناه به"[49]، والفعل المُتَعَدّي "هو ما اجتمع فيه في الاسم المتعدَّى إليه شيئان: أن يكون منصوبًا، وأن يكون مفعولًا به"[50]؛ "لأنَّ شرط تعدُّد المفاعيل: اختلافُ تعلُّق الفعل بهما"[51].

وإنّ نسبة الفعل في المفعول هي على جهة التعلُّق، وهي تختلف بحسب اختلاف التعلُّق، ولذلك تعدَّدت المفاعيل، وتسلّط الفعل على معموله المعتبر فيه صحة المعنى، ففي (ظنَّ) وأخواتها ينصب الفعلُ المبتدأ والخبرَ مفعولًا به: أولًا وثانيًا، لكنَّ نصبهما لتعلُّقه بمضمونهما معًا؛ ولذا قلَّ حذف أحدهما دون الآخر، لأنَّ حذف أحدهما كحذف جزء من الكلمة[52]، والأصل فيها ألّا تؤثر فيها، إلّا أنَّها شُبِّهَتْ بـ(أعطى) فنصبت الاسمين، فإذا قلت: (علمتُ زيدًا جالسًا)، إنَّما جئت بـ(علمتُ) لمعنًى استفيد من (جالس) وهو يمثل الخبر في الأصل وهو المسند، ثم تأتي بما يدل ليعلم إلى من أسند الخبر (جالس)، فالفعل (عَلِمَ) طالبٌ للخبر من جهة وصفه، وطالب للمبتدأ من جهة أنَّ النطق بهما لا بُدَّ له منه، فصار طالبًا للمبتدأ والخبر من جهتين، وأشبه (أعطى) لطلبه المفعولين من جهتين مختلفتين، المعطى والعطية[53].

وفيما يَنصبُ ثلاثة مفاعيل من الأفعال فإنّه يغلب على دِلالَتها الخبر والإعلام، فاقتضت مُخبِرًا، ومُخبَرًا عنه، ومضمونَ الخبر. وهكذا الحال في تعلُّق هذه المفاعيل بالفعل.

إلّا أنَّ من النحويين[54] من ذهب إلى قَيْدٍ في المفعول به، وهو ما كان موجودًا قبل الفعل الّذي عَمِلَ فيه، ثم أوقعَ الفاعلُ به عملًا، أما المفعول المطلق الفعل العامل فيه هو فعل إيجاده، فذكر ابن هشام في مسألة (أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلاف ما ذهبوا إليه)، من ذلك أن في قولهم: (خلقَ اللهُ السماواتِ)، فـ(السماوات) ليست مفعولًا به، بل هي مفعول مطلق؛ لأنَّها لم تكن موجودة قبل الفعل فيقع تأثيره عليها، إنَّما الحدث هو من أنشأها، لأنَّ المفعول ما يقع عليه اسم المفعول دون قيد،

نحو قولنا: ضربتُ ضَربًا، والمفعول به ما لا يقع عليه ذلك إلّا مُقيَّدًا بقوله (به)، كقولك: ضربْتُ زيدًا، والعِلَّة في عدم الالتفات لهذا القيد كما يرى ابن هشام أنَّ كثيراً من النحويين يمثلون المفعول المطلق بأفعال العباد، ويجري على أيديهم إنشاء الأفعال لا الذوات، فتوهموا أن المفعول المطلق لا يكون إلّا حَدَثًا، ولو مثَّلوا بأفعال الله تعالى لَبان لهم أنَّه عز وجل لا يختص بهذا، لأنَّه موجد الأفعال والذوات، لا موجد لهما في الحقيقة سواه[55].

إلّا أنَّه في الحقيقة بالنظر لهذا البعد الّذي قال به ابن هشام سنجد أنّ للعباد إنشاء الذوات، وكلُّ هذا بإرادة الله، فمنح الإنسان القدرة على فعل ذلك، كنحو قولهم: ألفتُ كتابًا، وبنيتُ جدارًا....، كما أن (السماوات) في قوله منصوبة بفعل ليس من جنسها، في حين الضرب وهو المفعول المطلق في قولنا: (ضربْتُ زيدًا ضَربًا)، من جنس الفعل المذكور، فالمفعول المطلق الأصل فيه أن تكون الدِلالَة فيه على حدث، أما المفعول به فيغلب فيه أن يكون ذاتاً أو شيئًا أنشئ من خلال الحدث.

كما أن المفعول به بالنظر إلى فعل غير الإيجاد يقتضي أن يكون موجوداً، ثم أوجد الفاعل فيه شيئًا آخر، فإن إثبات صفة غير الإيجاد يستدعي ثبوت الموصوف أولاً، وأما المفعول به بالنظر إلى الإيجاد فلا يقتضي أن يكون موجوداً، ثم أوجد الفاعل فيه الوجود، بل يقتضي ألا يكون موجوداً، وإلا لكان تحصيلاً للحاصل[56].

والمفعول المطلق لا يستلزم السياق الدِّلالِيّ للفعل ذكره إلّا لدَواعٍ يقتضيها القول، أمّا المفعول به فهو المُشارِك الدِّلالِيّ الثاني في المدخل المعجمي للفعل، ولا يمكن تصور الفعل دونه، و"الأصل الدِّلالِيّ لهذه العلاقة أنّ الفعل المُتَعَدّي يفتقر في دِلالَته إلى اسم يقع عليه"[57].

المبحث الثالث: المَقاييسُ الدِلالِيَّةُ في ضَبْطِ المفعول فيه.

المفعول فيه اسم منصوب على الظرفية الزمانية أو المكانية، ليَدُلَّ على زمان الحدث أو مكانه، فعلَ فيه فعلٌ مذكور أو مقدر، مُتَضَمِّنًا حرف الجر (في) عند استعماله في التركيب[58]، فإن لم يتقدمه فعل أو ما يتضمن الحدث تقتضي دِلالَته بيان زمان حدوثه أو مكانه فلا ينصب على الظرفية، ففي قولك: يومُ الجمعة يومٌ

مباركٌ، فلا بُدَّ في (يوم الجمعة) من فعل تذكره في لفظك، فلا يصح فيه أن يكون مفعولًا فيه[59]، أمّا في قولك: زيدٌ أمامَك، فالعامل فيه مقدر، بتقدير (كائنٌ أو مُسْتَقِرٌّ)[60]، يقول المُبَرِّد: "اعلمْ أنَّ كلَّ ظرف مُتَمَكِّن فالإخبار عنه جائز، وذلك قولك إذا قال قائل: (زيدٌ خلفَكَ)، أخبِر عن (خُلْف)، قلت: الّذي زيدٌ فيه خَلْفُك، فترفعه لأنَّه اسم، وقد خرج من أن يكون ظرفًا، وإنَّما يكون ظرفًا إذا تضمن شيئًا، نحو: زيدٌ خلفَك، لأنَّ المعنى: زيدٌ مُسْتَقِرٌّ في هذا الموضع، و(الخَلْفُ) مفعول فِيهِ، فَإِن قلت: خَلفُك وَاسعٌ لم يكن ظرفًا، وَرفعت؛ لِأَنَّك عَنهُ تخبر وَكَذَلِكَ: سرتُ يَوْمَ الْجُمُعَة، فـ(يومَ الْجُمُعَة) ظرف لسيرك. فَإِن قلت: يَوْمُ الْجُمُعَةِ مباركٌ. أخْبرت عَن الْيَوْم؛ كَمَا تخبر عَن سَائِر الْأَسْمَاء؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بظرف فَهُوَ كَقَوْلِك: زيدٌ حَسَنٌ"[61].

والظروف أسماء مقيدة لدِلالَة الحدث في العوامل، يقول سيبويه: "هذا باب ما ينتصب من الأماكن والوقت، وذلك لأنَّها ظروف تقع فيها الأشياء، وتكون فيها، فانتصب لأنَّه موقوع فيها ومَكون فيها، وعمل فيها ما قبلها... وكذلك يعمل فيها ما بعدها وما قبلها"[62].

والظرف إذا فقد الدِلالَة الزمانية أو المكانية لوقوع الحدث خرج من النصب على الظرفية، نحو قوله تعالى: ﴿يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ﴾[63]، فـ(يوم) ليست ظرفًا؛ لأنّ المعنى: يخافون ذلك اليومَ. وليس المراد الخوف فيه، فلِأَنَّه وقع عليه الحدث تعرب مفعولًا به[64].

والظروف كالأوعية الّتي تحوي الحدث، ففي قولك: جلستُ يومَ الخميس. (يومَ الخميس) وعاء للجلوس لأنَّه وقع فيه، وهو عليه محتوٍ كاحتواء الوعاء على الموعى، لكنَّ العرب أسقطت حرف الجر منه إذا كان ظاهرًا، فإن كان مضمرًا استعمل بحرف الجر على الأصل...، وإنَّما أسقطت العربُ من الظرف حرف الجر، وكان ذلك قياسًا مستمرًّا"، ويُعلِّل ابن أبي الربيع (ت 688هـ) ذلك لأنَّ الفعل يدل على الحدث بحروفه، فهو طالب للزمان ببِنْيَتِهِ، وكما يتعدّى الفعل وينصب المصدر (المفعول المطلق) من دون واسطة، فكذلك ينصب ظرف الزمان من دون واسطة، وكما أنّ الفعل كذلك ينصب المصدر بعد تمّام الكلام، فهو للعِلَّة ذاتها ينصب الظرف[65]، وكذلك كان الأصل في ظرف المكان أن يكون بحرف الجر؛ لأنَّ الفعل يصل إليه بالحرف الّذي

يطلبه به، إلّا أنَّها شابهت ظروف الزمان فأسقط منها الحرف[66]، فدِلالَة الحدث على المكان دِلالَة عَقلِيَّة لا لفظيَّة، لأنَّ كلّ فعل لا بُدَّ له من مكان[67].

وظروف الزمان على دلالّتين[68]: الإبهام، أو الاختصاص.

فالمُبْهَم: ما لا يدلُّ على مقدار معين أو محدود من الزمان، كوقت، وحين، ومدة، وزمن، نحو قوله تعالى: ﴿سِيرُوا فِيهَا لَيَالِيَ وَأَيَّامًا آمِنِينَ﴾[69]، و﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا﴾[70]، فـ(ليالي، وأيامًا، وليلًا) ظروف زمانية مُبْهَمة.

أمّا المُخْتَصّ: فما دلَّ على مقدار معين محدود من الزمن، ويصح السؤال عنه بـ(متى) واختصاصه لعَلَمِيَّته كأسماء الشهور، نحو قولنا: صمتُ رمضانَ، فـ(رمضان) ظرف زمانيّ مختص بعَلَميّته.

أو ما اختص بالإضافة، نحو: يومُ حَليمة[71]، يومُ النَّحر[72]، أو اختص بالألف واللام، نحو: اليوم، والليلة، وقوله: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾[73]، أو اختص بالنعت، نحو: جلست معك يوماً اجتمعنا فيه بزيد، أو يعود اختصاصه لدِلالَته على مقدار معلوم من الزمان، ويصح السؤال عنه بـ(كم)، نحو قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ﴾[74].

وظروف الزمان المُبْهَمة والمُخْتَصّة يتعدّى إليها الفعل، وينصبها مفعولًا فيه، "وجميع الأفعال تتعدى إلى جميع ظروف الزمان...وإنَّما تعدَّى إلى جميع ضروب أسماء الزمان كما تعدى إلى جميع ضروب المصادر؛ لاجتماعهما في أن الدِلالَة وقعت عليهما من لفظ الفعل"[75].

وظروف المكان على دلالّتين كذلك: دِلالَة الإبهام، ودِلالَة الاختصاص.

فالمُبْهَم منها ما ليس للظرف حدود تحصره، ولا أقطار تحيط به، نحو: فوق، وتحت، وأعلى، وأسفل، ويلحق بها أسماء الجهات، وما جرى مجراها، نحو: ذات اليمين، وذات الشمال[76] نحو قوله تعالى: ﴿وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ﴾[77]، وقوله: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتِ النَّعِيمِ﴾[78].

ومن المُبْهَم من ظروف المكان ما جاء مصوغًا اسم مكان من العامل فيه، نحو: مَقْعَد ومَجْلِس، فيعمل فيه فعل من جنس ما اشتق منه، نحو قوله تعالى ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ فَمَنْ يَسْتَمِعِ الْآنَ يَجِدْ لَهُ شِهَابًا رَصَدًا﴾[79]، وإذا لم تتحد مادتا الفعل والمشتق وجب جرُّ اسم المكان بفي، وما ورد مخالفًا لذلك حمل على الشذوذ، نحو قولهم: هو مني مَقْعَد القابلةِ، ومَزْجرَ الكلبِ، ومَناطَ الثُّريا[80].

ويلحق بالمُبْهَم كذلك ما دلَّ على مقدار من المكان بمساحة معلومة من الأرض، كالفَرْسَخ، والميل، والبريد...، واختلف النحويون في إلحاقها بالظرف، إذ يرى الشلوبين (ت645هـ) أنَّها غير مُبْهَمة؛ لأن المُبْهَم ما لا نهاية معروفة ولا حدود محصورة، وهذه الظروف المقدرة لها نهاية معروفة وحدود محصورة، لأنَّ الميل مقدار معروف ومعلوم من المسافة[81].

ويرى السهيلي (ت 581هـ) انتصاب هذه الألفاظ على المصدرية، إذ الظرف يقع فيه كل ناصب، أمّا هذه الألفاظ فلا يعمل فيها إلّا ما كان فيه معنى المشي والحركة[82].

ووقف بعض النحويين موقفًا وسطًا بين هذين الرأيين، فيرى أبو حيان أنَّها شبيهة بالمُبْهَم لذا يصل إليها الفعل بنفسه[83]، يقول سيبويه: "ويتعدّى إلى ما كان وقتًا في الأمكنة كما يتعدّى إلى ما كان وقتًا في الأزمنة، لأنَّه وقت يقع في المكان، ولا يختص به مكان واحد، كما أن ذاك وقت في الأزمان لا يختصُّ به زمن بعينه،... لأنَّك تفعل بالأماكن ما تفعل بالأزمنة، وإن كان الأزمنة أقوى في ذلك،...قولك: ذهبت فرسخين، وسرت الميلين"[84].

ودِلالَة الاختصاص في ظروف المكان ما كان فيها الظرف يدل على مكان محدد له أقطار تحصره ونهايات تحيط به، نحو: الدار، والمسجد، والمكان المُخْتَصّ لا يتعدّى إليه الفعل بنفسه، وإنَّما بواسطة حرف الجر يفيد الظرفية كـ(في، الباء)، إلا ما جاء مخالفًا فانتصب من الظروف المكانية انتصاب المفعول به، نحو: دخلتُ البيتَ، وذهبتُ الشامَ، وسكنَ البلدَ، فهي مفعول به لحاجة الفعل دِلاليًّا إليها[85]، وسبق عرض هذه المسألة سابقًا.

ونصَّ سيبويه (ت 180هـ) على أنَّك لا تقول: هو جوفَ المسجد، ولا هو داخلَ الدار، ولا خارجَ الدار "واعلم أنَّه ليس كلّ موضع ولا كلّ مكان يحسن أن يكون ظرفًا، فمما لا يحسن أن يكون ظرفًا أنّ العرب لا تقول: هو جوفَ المسجد، ولا هو داخلَ الدار، ولا هو خارجَ الدار، حتى تقول: هو في جوفِها، وفى داخلِ الدار، ومن خارجِها. وإنَّما فُرِّق بين (خَلْفَ) وما أشبهها وبين هذه الحروف، لأن (خَلْفَ) وما أشبهها للأماكن الّتي تلي الأسماء من أقطارها. على هذا جُرَّتْ عندهم، والجوف والخارج عندهم بمنزلة الظهر والبطن والرأس واليد، وصارت (خَلْفَ) وما أشبهها تدخل على كل اسم فتصير أمكنة تلي الاسم من نواحيه وأقطاره، ومن أعلاه وأسفله، وتكون ظروفًا كما وصفت لك، وتكون أسماء كقولك: هو ناحيةَ الدار، إذا أردت الناحية بعينها، وهو في ناحيةِ الدار، فتصير بمنزلة قولك: هو في بيتِك وفي دارِك"[86].

وهذه الظروف في دِلالَتها قد تكون متصرِّفة أو غير متصرِّفة، فالمُتَصَرِّف منها ما لم يلازم النصب على الظرفية، فيصح فيه أن يكون ظرفًا وقد يفارق الظرفية إلى ما لا يشبهها، وما يشبه الظرف الجر بالحرف (من) لكثرة زيادته[87]، فتدخل عليه العوامل ويتغير آخره بحسبها، نحو قولنا: السنةُ أكثرُ من الشهرِ، وأعجبني يومٌ لقيتك فيه، وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾[88]، وقوله: ﴿إِذْ يَتَلَقَّى الْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾ [89]، يقول سيبويه: "وقد تقول: سِيرَ عليه اليومُ، فترفع وأنت تعني في بعضه، كما تقول في سعة الكلام: الليلةُ الهلالُ، وإنَّما الهلال في بعض الليلة، وإنَّما أراد الليلةُ ليلةَ الهلال، ولكنه اتسع وأوجز، وكذلك أيضًا هذا كلّه، كأنَّه قال: سِيرَ عليه سَيْرُ اليوم، والرفع في جميع هذا عربي كثير في جميع لغات العرب...يكون على (كم) غير ظرف، وعلى (متى) غير ظرف"[90].

فالمُتَصَرِّف من ظرف الزمان: "كل مُتَمَكِّن من الظروف من أسماء السنين والشهور والأيام والليالي مما يتعاقب عليه الألف واللام والإضافة"[91]، ويصح فيه أن يخبر عنه أو يجر بغير من[92].

أما غير المُتَصَرِّف: وتسمى (غير المُتَمَكِّنة)، فما لا يستعمل إلا ظرفًا أو شبهه مجرورًا بحرف الجر (من) إذ تكثر زيادتها[93]، ولا يصح فيه التصريح معه بالحرف

(في)، ومن ظروف الزمان نحو: سحر، وعشاء، وعشية، وضحى، وضحوة، وعتمة إن أريد بها أوقات بعينها، نحو قوله تعالى ﴿وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾[94].

ومن ظروف المكان ما هو عام التصرف، نحو: فوق، وتحت، وعند، ولَدُن، وقبل، وبعد... ومن شواهده قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعَ طَرَائِقَ وَمَا كُنَّا عَنِ الْخَلْقِ غَافِلِينَ﴾ [95]، وقوله: ﴿لَأَكَلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ﴾[96]، وأمّا حيثُ، ووسْط، ودونَ بمعنى قُدّام، فنادرة التصرف[97].

ولا يشترط في الظرف أن يملأ ما هو ظرف له، إلّا أنَّ هناك مواضع لا بُدَّ فيها أن يكون الظرف حاويًا للحدث، ووقع في الظرف كله: وذلك إذا كان جوابًا لـ(كَمْ)، فإذا قيل: كَمْ سِرْتَ؟ فالجواب لا يصح أن يكون في بعض المدة دون بعض، بل يشتمل الزمن كلّه، وكذلك لو قلت عددًا في نحو: سرتُ ثلاثين يومًا، فلا بُدَّ أن يكون السير فيها كلّها، وإن لم يكن جوابًا لـ(كَمْ)، وكذلك على جهة المجاز والاتساع في الظروف الواقعة على الدهر كله، فقولك: سرتُ اللَّيلَ والنَّهارَ، لا يُقْبَلُ حتّى تجعل سَيْرَك كأنَّه قد وقع فيهما، ومن ذلك ما يعود إلى الفعل، فقولك: صُمْتُ يومَ الخميسِ، فالعمل في اليوم كلّه، لأنَّ الإمساكَ في بعض اليوم لا يقال عنه صَوْمٌ. وأمّا ما يكون العمل في بعضها فعائد إلى دِلالَة الحدث في الفعل الّتي تقتضي أن يكون جزءًا من الظرف ولا يشغل الظرف كلّه[98].

وقد يُتَّسَعُ في الظرف فيُنصب نصب المفعول به، وذلك أنْ يَعرَى من معنى (في)، ولا يكون هذا الاتساع إلّا في الظروف المُتَمَكِّنة، وهي ما كان منها مُتَصَرِّفًا، فتفارق الظرفية، نحو: اليوم، والليلة، ونحوهما فأمّا غير المُتَمَكِّنة ممّا لا يفارق الظرفية نحو (سَحَرَ)، و(بُكْرَة) إذا أريد بهما من يوم بعينه، و(عند)، و(سوى)، ونحوهما مما تقدم وصفه، فأنَّه لا يجوز فيها الاتساع، ولم يكن في نصبها إلّا وجه واحد، وهو الظرفية، أمّا ظرف المكان فالتوسع فيه لا يطرد بخلاف ظرف الزمان، فيقال: نحى نحوُك، وقصد قصدُك، وأقبل قبلُك، فرفعوا على التوسع، ولا يجوز قولهم: ضربتُ خلفك، فيجعله مضروبًا، ولا يُتَوسَّع فيه فيكون فاعلًا كذلك[99].

وفائدة هذا الاتساع تظهر في موضعين: أحدهما أنَّك إذا كَنَّيْتَ عنه، وهو ظرف، لم يكن بُدٌّ من ظهور (في) مع مضمره، تقول: (اليومَ قُمْتُ فيهِ)، لأنَّ الإضمار يَرُدُّ

الأشياء إلى أصولها، وإنْ اعتقدت أنَّه مفعول به على السعة، لم تظهر (في) معه، لأنَّها لم تكن منوية مع الظاهر، فتقول: اليومَ قُمْتُهُ، والّذي سِرْتُهُ يومُ الجمعة[100]، فأنت "قد تنصب الظرف نصب المفعول به، فتشبه جلستُ يومَ الجمعة بقولك: ضربْتُ زيدًا، لأنَّ زيدًا اسم منصوب جاء بعد تمام الكلام، يطلبه الفعل بحرف، ألا ترى أنَّ المعنى: أوقعت الضرب بزيد، وأنَّ زيدًا ليس مفعولك، وإنَّما وقع فعلك به، وقولك: جلستُ يومَ الخميسِ، (يومَ الخميسِ) اسم منصوب جاء بعد تمام الكلام، والفعل يطلبه من جهة المعنى بحرف الجر، والتقدير: أوقعتُ جلوسي في يومِ الخميسِ، وقد كان نصبه بالتشبيه بالمصدر من الجهة الّتي ذكرتها، وهذا تشبيه بالمفعول به"[101]، ويُعرَف التوسُّعُ بالظرف بصحة الإخبار عنه بالّذي "ويتبين هذا بأنْ يخبر عنه بالّذي، فإنْ قلتَ: سِرْتُ يومَ الجمعة، وأنت تقصد أنَّه اسم عار من الحرف الّذي هو (في)، كـ (زيد) في قولك: ضربْتُ زيدًا، قلتَ: الّذي سِرْتُهُ يومُ الجمعة، كما تقول: الّذي ضربتُهُ زيدٌ، ولا تقول: الّذي سرتُ فيه، كما لا تقول: الّذي ضربتُ فيه زيدٌ"[102].

المبحث الرابع: المَقاييسُ الدِلالِيَّةُ في ضَبْطِ المفعول لأجله.

حَدَّهُ النحويون بـ: المصدرُ المعلِّلُ لفعله[103]، وبهذا القيد يفارق المفعول المطلق مع اشتراكهما في المصدرية، ويصح وقوعه جوابًا لـ(لمَ؟)، وبيَّن سيبويه دِلالَته بقوله: "هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنَّه عُذْرٌ لوقوع الأمر، فانتصب لأنَّه موقوع له، ولأنَّه تفسير لما قبله لم كان؟، وليس بصفة لما قبله ولا منه،... وذلك قولك: فعلتُ ذاك حذارَ الشَّرِّ، وفعلتُ ذاك مخافةَ فُلان، وادِّخارَ فُلان،... فهذا كلّه ينتصب لأنَّه مفعول له، كأنَّه قيل: لم فعلت كذا وكذا؟ فقال: لكذا وكذا، ولكنَّه لما طرَحَ اللّامَ عَمِلَ فيه ما قبلَهُ"[104].

ويرى الزمخشري (ت 583هـ) أنَّه عِلَّةُ الإقدام على الفعل[105]، ويرى الرضي أنَّ المفعول له "ما فُعِلَ لأجل مضمونِ عامله... وقد لا يتقدَّم وجودًا على ما جعل عِلَّة له، كما في: ضربته تأديباً، وقد يتقدم وجوده عليه كما في: قعدت جبنًا، فالمفعول له هو الحامل على الفعل، سواء تقدم وجوده على وجود الفعل كما في قعدت جبنًا، أو تأخر عنه كما في: جئتك إصلاحًا لحالك، وذلك لأن الغرض المتأخر وجوده، يكون

عِلَّة غائية حاملة على الفعل، وهي إحدى العلل الأربع، كما هو مذكور في مظانّه، فهي متقدمة من حيث التصور، وإن كانت متأخرة من حيث الوجود، فالمفعول له هو العِلَّة الحاملة لعامله، وليس بمعلول له كما ظنَّ بعضهم نظرًا إلى ظاهر نحو قولهم: ضربتُه تأديبًا. وأنَّ الضَرْبَ عِلَّةٌ للتأديب، وإنَّما قلنا ذلك لأنَّه لا يطرد في نحو: قعدتُ جُبْنًا. وجَعْلُ المفعول له عِلَّة لمضمون عامله يَطَّرِدُ"[106].

فالمفعول له مصدر قد يعلل عِلَّة وقوع فعله، بحادث قبل حدوث الفعل الّذي انتصب له، أو قد يعلِّل الغاية الّتي يقصدها من حدوث فعله، فهي ناشئة بعد حدوث الفعل الناصب له، وما الاصطلاحي النحوي لهذا الباب من المفاعيل إلّا تصور لتلك العلتين: الغائية، والسببية؛ فقيل المفعول له، والمفعول لأجله، يقول السِّيرافِيّ: "اعلمْ أنّ المصدر المفعول له إنَّما هو السبب الّذي له يقع ما قبله، وهو جواب لقائل قال له: لم فعلتَ كذا؟، فيقول: لكذا وكذا، كَرجُلٍ قال لِرَجُلٍ: لِمَ خرجتَ من منزلك؟، فقال: لابتغاءِ الرزق، أو قال له: لِمَ تركتَ السوق؟ فقال: للخوفِ مِنْ زيدٍ، ولِحَذارِ الشَّرِ"، ودافعُك في هذا لتَجْذُبَ بفعلك فعلًا آخر ينتج عنه تَجْذُبُه باحتمالك، أو تدفعَ بالفعل الأول معنى حاصلًا، وتَجْذُبَ به معنًى آخر[107].

يقول الجرجاني (ت 471هـ): "وقد يأتي منصوبًا في هذا الباب ما لا يصح وصفه بالغرض، كقولهم: قَعَدَ عن الحرب جُبْنًا، وقولهم: فَعَلَ ذلك عَجْزًا، فـ(الجُبْنُ، والعَجْزُ) لا يكونان مقصودين كما كان التقويم والإكرام، إلّا أنَّه لا يخرج عن الأصل الّذي قدمت من حيث إنَّ القعودَ عن الحربِ جُبْنٌ في المعنى، كما أنَّ الضَرْبَ تقويمٌ... إلّا أنَّ إطلاق الغرض لا يَصِحُّ عليه (المفعول له)، ولكنْ يقال هو عِلَّةٌ وسَبَبٌ ومعنى في الفعل يقتضي وجوده بوجوده، أعني أنَّه إذا قَعَدَ عن الحربِ جَبُنَ"[108].

ولا يلزم ذكره في التركيب "لأنَّه لا بُدَّ لكل فعل من مفعول له، سواء ذكرته أو لم تذكره، إذ العاقل لا يفعل فعلًا إلّا لِغَرضٍ وعِلَّة"[109]، فالمفعول له ما دَلَّ على مراد الفاعل[110].

المبحث الخامس: المَقاييسُ الدِلالِيَّةُ في ضَبْطِ المفعول معه.

هو الاسم المذكور فَضْلَةً المنصوبُ الواقعُ بعد (الواو) الّتي بمعنى (مع)، غيرِ مُتْبَعَةٍ، مَسْبوقَةٍ بفِعْلٍ ناصبٍ له.

وسمّاهُ سيبويه مفعولًا به "هذا باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم لأنَّه مفعول معه ومفعول به، كما انتصب (نَفْسَهُ) في قولك: (امْرَأَ ونَفْسَهُ)، وذلك قولك: ما صنعتَ وأباك، ولو تُرِكَتْ النّاقةُ وفصيلَها لَرَضَعَها، إنَّما أردت ما صنعتَ معَ أبيكَ، ولو تُرِكَتْ النّاقةُ معَ فصيلِها، فـ (الفَصيلُ) مفعولٌ معه، و(الأَبُ) كذلك، والواوُ لم تُغَيِّر المعنى، ولكنَّها تعمل في الاسم ما قبلَها"[111]، وهو يدلّ على المُصاحَبة.

يقول ابن عصفور (ت 669هـ) عن علاقة المفعول معه بالمفعول به: "المفعول معه هو الاسم المنتصب بعد الواو الّتي بمعنى (مَعَ)، المُضَمَّنُ معنى المفعول به، وذلك نحو قولك: (ما صنعتَ وأباك؟)، ألا ترى أن الواو بمعنى (مَعَ)، و(الأَبُ) في المعنى مفعول به، كأنَّك قلت: (ما صنعتَ بأبيك؟)، ولو لم تُرِدْ هذا المعنى لكان الاسم الّذي بعد الواو معطوفًا على الاسم الّذي قبله"[112].

وفي تعريفات النحويين ثَمَّة إشارة لدلالة المُصاحبَة بالمفعول معه، فقيل فيه "الّذي فُعِلَ بمصاحبته، بأن يكون الفاعل مصاحبًا له في صدور الفعل عنه أو المفعول به في وقوع الفعل عليه"[113]، وتبقى المصاحبة دليل المفعول معه، فهو "كلّ اسم ذكر بعد الواو للبيان عن مصاحبة الشيء ومقارنته"[114]، والمراد بالمصاحبة كونه مشاركًا لما قبله في الفعل الّذي تحتويه الجملة في وقت واحد، "ويعني بالمصاحبة كونه مشارِكًا لذلك المعمول في ذلك الفعل في وقت واحد، فـ(زيد)، في: (سرتُ وزيدًا)، مُشارِكٌ للمتكلم في السير في وقت واحد، أيْ: وقعَ سيرُهما معًا، وفي قولك: (سرتُ أنا وزيدٌ)، بالعطف، يشاركه بالعطف في السير، لكن لا يلزم كون السيرين في وقت واحد"[115].

ويُتَوَصَّل لتلك المصاحبة بالواو "كما جاؤوا بالواو تقوية لما قبلها من الفعل، فإذا قلت: (استوى الماءُ والخشبةَ، وجاءَ البَرْد والطّيالِسَة)[116]، فالأصل: (استوى الماءُ معَ الخشبةِ)، وجاءَ البَرْد معَ الطّيالِسَة، وكانت (الواو) و(مع) يتقارب معناهما، وذلك أن معنى (مع) الاجتماع والانضمام، و(الواو) تجمع ما قبلها مع ما بعدها وتضمّه إليه، فأقاموا (الواو) مقام (مع) لأنَّها أخف لفظًا وتعطي معناها، ولم تكن (الواو) اسمًا يعمل فيه الفعل كما عمل في (مع) النصب، فانتقل العمل إلى ما بعد (الواو) كما صنعت في الاستثناء"[117].

يقول السِّيرافِيّ: "وإنَّما يذهب بالواو إلى معنى (مع) إذا كان فيه معنى غير العطف المحض، والعطف المحض: أن يوجب لكلّ واحد من الاسمين الفعل الّذي ذكر له من غير أن يتعلق فعل أحدهما بالآخر، كقولك: قام زيدٌ وعمرٌو، إذا أردت أنّ كل واحد منهما قامَ قيامًا لا يتعلق بالآخر"[118]؛ فتكون الواو في هذا الباب جامعة غير عاطفة، "والفرق بين العاطفة والمُتْبِعَة أن العاطفة يدخل ما بعدها في إعراب ما قبلها، والمُتْبِعَة لا يدخل ما بعدها في إعراب ما قبلها"[119].

ويرى الصَّبَّان (ت 1206هـ) أنّ هذه الواو "للتنصيص على مصاحبة ما بعدها لمعمول العامل السابق، أيْ: مقارنته له في الزمان، سواء اشتركا في الحُكْم، كـ: (جئتُ وزيدًا)، أو لا، كـ: (استوى الماءُ والخشبةَ)، وبذلك فارقت واو العطف، فإنَّها تقتضي المُشارَكة في الحكم، ولا تقتضي المقارنة في الزمان وإن وجدت، في نحو: (كلُّ رَجُلٍ وضَيْعتُهُ)"[120].

ويقول ابن الناظم (ت 686هـ) في دِلالَة هذه الواو: "يُنْصَبُ المفعولُ معه، وهو الاسم المذكور بعد واو بمعنى (مَعَ)، أيْ: دالة على المصاحبة بلا تشريك في الحكم... فواو العطف كما في نحو: اشتركَ زيدٌ وعَمْرٌو، وكلُّ رَجُلٍ وضَيْعَتُهُ، فالواو في هذين المثالين وإن دلت على المصاحبة فهي واو العطف، لأنَّها شَرَّكَتْ بين (زيد وعَمْرو) في الفاعلية، وبين (كلُّ رَجُلٍ وضَيْعَتُهُ) في التجريد للإسناد، فما بعدها ليس مفعولًا معه، وأمّا واو الحال فكما في نحو: جاءَ زيدٌ والشمسُ طالعةٌ، وسرتُ والنيلُ في زيادةٍ. فما بعد هذه الواو ليس مفعولًا معه، لأنَّها واو الحال، وهي في الأصل الواو الّتي يعطف بها جملة على جملة لجهة جامعة بينهما، لا الواو الّتي بمعنى (مع)"[121].

ويقول أبو علي الشلوبينيّ (ت645هـ) عن دِلالَة الواو: "الاسم الّذي ينتصب مفعولًا معه، إمّا واجب فيه ذلك، نحو: جلستُ والساريةَ، ...وإن كان لا ينتصب مفعولًا معه إلّا ما كان في الواو فيه معنى العطف، ولذلك لم يجز: انتظرتُ وطلوعَ الشمسِ زيدًا، على معنى: انتظرتُ معَ طلوعِ الشمسِ زيدًا، فإنَّما جاز جلستُ والساريةَ، وكان ينبغي على هذا ألّا يجوز، لأنَّه لا يصح فيه العطف، لأنَّه لا يصح فيه أن تقول: جلستُ معَ الساريةِ، ومع مقتضى المصاحبة في الفعل، فلا بُدَّ من مصاحبته في الجلوس، ومصاحبته في الجلوس هنا مُتَوَهَّمة،...فلما صَحَّ معنى العطف مراعاة

لأصلها، ومعنى العطف هو المُراعى لا لفظُهُ، لذلك لم يجيزوا: انتظرتُ وطلوعَ الشمسِ زيدًا، لأنَّه ليس فيه معنى العطف أصلاً، فكذلك لم يجيزوا المفعول معه إلّا حيث يوجد"[122].

ويذكر ابن مالك أنّ ما يمكن أن يطلق عليه مصطلح المفعول معه "المجرور بـ (مع)، أو بالباء الّتي للمصاحبة، وعلى المعطوف المراد به المصاحبة، وعلى المنصوب بعد الواو بالشروط المذكورة، فالأول نحو: (جلستُ معَ زيدٍ)، والثاني نحو: (وصلتُ هذا بِذاكَ)، والثالث نحو: (مزجتُ عسلًا وماءً)، والرابع نحو: (ما صنعتَ وأباك)، ...إلّا أنّ عُرْفَ النحاة قصرُ المفعول معه على الرابع"[123].

خاتمة البحث ونتائجه:

1- وضع النحويون مقاييس دلالية وتركيبية لبيان كل وظيفة نحوية، مع ملاحظة أنها تجمع بين جانبي التركيب والمعنى، لكن مع ضعف الجانب الدلالي، ويتمثل في اهتمامهم بالعامل أثرًا ودلالة، فللأفعال وما يعمل عملها مما يحمل دلالة الحدث قيمة دلالية وتركيبية في تكوين المفاعيل في التركيب.

2- فالمفعول به هو المشارك الدلالي الذي تتحقق بوجوده الدلالة المعجمية للفعل، وهو ما يقع عليه فعل الفاعل أو ما جرى مجراه، فيصل الفعل إليه مباشرة، فالأصل الدلالي للعلاقة بين الفعل والمفعول به هو افتقار الفعل إلى اسم يقع عليه، وهو يغاير في المعنى الفاعل، فلا يمكن أن يكون الفاعل هو المفعول، أمّا لو كان الفعل يتضمن دلالة الانعكاس فيصح أن يكون الفاعل والمفعول متقارنين معنًى، ويصح في المفعول به أن يتقارض الوظيفة النحويَّة للفاعل مع استقامة الدلالة، وهو أمر يفارق به غيره من المفاعيل.

3- المفعول المطلق لا يخرج عن نطاق الحدث بتوكيده، أو بيان نوعه، أو بيان عدده، وهو موافق لفعله في مادته المعجمية أو في دلالته، والمفعول المطلق قد يلتبس مع المفعول له في دلالة بيان النوع في بعض المواضع، فذكر النحويون في هذا قيدًا يُفصَل فيه بينهما، فالمفعول المطلق المبين النوع يصح أن يضاف إليه (كل)، ويخبر عنه بما هو نوع له، وقد ذكر النحويون له دلالات أخرى يخرج إليها في أساليب لغوية

مختلفة، كالدعاء، أو الأمر، أو النهي، أو التوبيخ، أو التفصيل، أو الإخبار، وهو في هذه الأساليب نائب عن فعله في التركيب، فلا يصح أن يذكر معه الفعل، وواجب ذكره، أما في غير ذلك فيمكن حذفه في التركيب مع استقامة الدلالة، ولا يلزم ذكره إلا إذا احتاج السياق ذكره بالنظر إلى دلالته التي يحققها وجوده في التركيب.

4- المفعول فيه مبين لزمان الحدث أو مكانه، وهو كذلك مرتبط بدلالة الحدث، فبدونها يخرج عن باب المفعول فيه، وهو في دلالته إما دلالة مبهمة أو مختصة، وينصبه فعله المتعلق به، أو ما يعمل عمل الفعل، ويصح أن يعمل فيه الاسم الجامد الذي يمكن تأويله بمشتق، لأن الظروف مما وقع فيه توسع في اللغة، إذ يمكن أن يفارق باب الظرفية، ويكون مفعولاً به، أو نائبًا عن الفاعل، أو مضافًا إليه، وهذا التوسع في مرتبتين: الجواز، والوجوب.

وهو في أسلوب التوسع لا بد أن يكون متصرفًا فلا يصح أن يكون من الظروف الملازمة للظرفية، لأنه في ملازمته لذلك انتفاء للتوسع، كما أنه في وظيفة نحوية يتوسع فيها ويراعي ضوابطها، فلو كان مفعولاً به فلا يعمل فيه إلا الفعل المتعدي أو ما يعمل عمله، فلا يعمل فيه الحروف أو الأسماء الجامدة، وهذا التوسع قد يُلبِسُ بين المفعول فيه وما توسع فيه، ويمكن ضبط ذلك بدلالة العامل فيه، وعود ضميره.

5- المفعول له مصدر مبين لعلة وقوع الفعل، فهو قد يكون متقدمًا عليه في الوجود أو متأخرًا، وهو مغاير لفعله في الدلالة، وقد جعل النحويون دلالته جوابًا لـ(لِمَ؟) فهو مرتبط في الأصل بحرف الجر اللام، إلا أنها قد تسقط تلك اللام من التركيب وينصبه الفعل مباشرة إذا تحققت الشروط التي وضعها النحويون ضابطًا لما يصح وقوعه مفعولاً له، وإن خالفها صح جره بحرف جر يفيد التعليل.

ولمجيئه مصدرًا فهو قد يشارك غيره من المنصوبات ويلتبس معها، وقد ذكر العكبري (ت616هـ) من شروطه صحة وقوعه خبرًا عن الفعل العامل فيه.

حواشي البحث:

[1] سِيْبَوَيْهِ (أبو بِشْرٍ عَمْرُو بن عثمان بن قَنْبَر، ت180هـ): **الكِتابُ**، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ/1988م، 25/1.

[2] الأنبياء: 16.

[3] انظر: الجرجاني (عبد القاهر ابن عبد الرحمن الجرجاني، ت471هـ): **المقتصد في شرح الإيضاح**، تح: د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، بغداد، العراق، د.ط، 1982م، 580/1، ابن الخبَّاز (أبو العباس أحمد بن الحسين بن الخَبَّاز الموصلي، ت 639 هـ): **توجيه اللمع**، تح: فايز زكي محمد دياب، دار السلام، القاهرة، مصر، ط1، 1423هـ/2002م :165-166، وابْنُ مَالِكٍ (أبو عبد الله، جمال الدين محمد بن عبد الله، الطائي الجَيّاني، ت672هـ): **شرح شذور الذهب**، تح: تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، دار الطلائع. 252-253، والرَّضِيّ الأَسْتَرآباديّ (محمد بن الحسن، نجم الدين، ت686هـ): **شرح الرضي على الكافية**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ط. 1402هـ/1982م.295/1-296.

[4] ابن الحاجب (جمال الدين بن عثمان بن عمر، ت 646هـ): **الكافية في علم النحو**، تح: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2010م، 44.

[5] المبَّرد (أبو العباس بن محمد بن يزيد، ت 285هـ): **المقتضب**، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، مصر، ط2، 1415هـ/1994م، 212/1.

[6] ابن السَّرَّاجِ البَغْدَادِيّ (محمد بن سهل، ت316هـ): **الأُصُولُ فِي النَّحْوِ**، تح: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3، 1417هـ/1996م ،159/1.

[7] شرح الرضي على الكافية:298/1.

[8] انظر: ابن الناظم (أبو عبد الله بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك، ت686هـ): **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1420هـ/2000م :193.

[9] الفارسي (أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، ت377هـ) **المسائل المنثورة**، تح: د. شريف عبد الكريم النجار، دار عمار للنشر والتوزيع، ط1، 1424هـ، ص 5.

[10] النساء: 164.

[11] نوح: 9.

[12] انظر: أبو حيّان (محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين، ت 745هـ): **التذييل والتكميل**، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1997م، 144/7، والصبان (أبو العرفان علي، ت 1206هـ): **حاشية الصبان**، تح: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ط، د.ت:160/2.

[13] انظر: ابن عصفور الإشبيلي (علي بن مؤمن بن محمد الإشبيلي، ت 669هـ): **شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)**، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، ط1، بيروت، عالم الكتب، 1419 هـ، 326/1، وابن مالك (جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجياني، ت 672هـ): **شرح التسهيل**، تح: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة، ط1، 1410هـ/1990م، 180/2.

[14] الأحزاب: 10.

[15] المقتصد في شرح الإيضاح:583/1.

[16] الكتاب:229/1.

[17] انظر: ابن يعيش (موفق الدين، ت ٦٤٣هـ): **شرح المفصل**. وضح فهارسه الفنية: د. عبد الحسين المبارك، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبي، القاهرة، 111/1.

[18] انظر: حاشية الصبان:160/2.

[19] القمر: 42.

[20] الأحزاب: 41.

[21] شرح المفصل، ابن يعيش:111/1.

[22] الأحزاب: 30.

[23] الخضري (محمد الشافعي الخضري، ت632هـ) **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل**، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1 ،1424هـ/2003م، 382/1.

[24] ابن مالك (جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجياني، ت 672هـ): **شرح التسهيل**، تح: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة، ط1، 1410هـ/1990م، 192/2

[25] الزمخشري (أبو القاسم جار الله محمود بن عمر، ت 538هـ)، **المُفَصَّل في علم العربية**، تح: علي بو ملحم، دار الجيل، بيروت، لبنان، 1993م، 60.

[26] انظر: ناظر الجيش (محمد بن يوسف بن أحمد، ت 778هـ): **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، تح: د. علي محمد فاخر، وآخرين، دار السلام، مصر ط1، 1428هـ، 1/ 721.

[27] الكتاب:34/1.

[28] السيرافي (الحسن بن عبد الله، ت 368هـ): **شرح كتاب سيبويه**، تح: أحمد مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2008م، 261/1.

[29] إبراهيم: 37.

[30] الفرَّاء (أبو زكريا يحيى بن زياد، ت 207هـ): **معاني القرآن**، تح: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط1، د.ت، 78/2.

[31] ابن عصفور (علي بن مؤمن بن محمد الإشبيلي، ت 669هـ): **المقرَّب**، تح: د. أحمد عبد الستار الجواري، ود. عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، العراق، ط1، 1391هـ/1971م، 113/1.

[32] شرح الرضي على الكافية:1/333-334.

[33] انظر: الإيضاح في شرح المفصل:1/244.

[34] الإشبيلي (ابن أبي الربيع الإشبيلي، ت 688 هـ): **البسيط في شرح جمل الزجاجي**، تحقيق ودراسة: د. عيّاد بن عيد الثبيتي، ط 1، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1407هـ،1/263.

[35] شرح التسهيل:2/148.

[36] أمالي ابن الحاجب:2/539.

[37] اللمع:36.

[38] الفارسيّ (أبو علي الفارسيّ، ت 377هـ): **الإيضاح العضدي**، تح: حسن شاذلي فرهود، منشورات جامعة الرياض، ط1، 1389هـ/1969م، 104.

[39] انظر: شرح شذور الذهب:241.

[40] المقتضب:2/121.

[41] انظر: توجيه اللمع:174.

[42] شرح كتاب سيبويه، للسيرافي:3/129.

[43] تمهيد القواعد:1631.

[44] شرح الرضي على الكافية:1/443.

[45] التذييل والتكميل:7/12.

[46] انظر: شرح المفصل، ابن يعيش:7/74.

[47] شرح الرضي على الكافية:1/334.

[48] ابن يعيش، شرح المفصل:170.

[49] العُكْبُرِيُّ (أبو البقاء عبد الله بن الحسين، ت616هـ): **اللباب في عِلَلِ البناء والإعراب**، تح: محمد عثمان، دار الكتب الثقافة الدينية، ط1، القاهرة، 1420هـ/2009م، 1/279.

[50] الشلوبين (أبو علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي الشلوبين، ت 645 هـ): **شرح المقدمة الجزولية الكبير**، تح: د. تركي بن سهو بن نزال العتيبي، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1413هـ/1993م، 697.

[51] أمالي ابن الحاجب:322/1.

[52] انظر: شرح الرضي على الكافية:334/1-335.

[53] انظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي:431/1-432.

[54] ذهب إلى هذا القول الجرجاني وابن الحاجب، ونسب إلى الرماني، والقول بذلك تأثرًا بمذهب الأشاعرة القائل بأن الخلق هو المخلوق، انظر: السيوطي (أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، ت 911هـ): **الأشباه والنظائر**، تح: أحمد مختار الشريف، مجمع اللغة العربية بدمشق، 1407-1987م. 101/1.

[55] انظر: ابن هشام الْأَنْصَارِيّ (أبو محمد عبد الله جمال الدين، ت 761هـ): **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تح: عبد اللطيف محمد الخطيب، التراث العربي، الكويت، ط1، 1401هـ/2000م، 867/1.

[56] انظر: الأشباه والنظائر في النحو:141/7.

[57] نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية:166.

[58] انظر: شرح التسهيل:200/2، والسُّيُوطِيّ (عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، ت911هـ): **هَمْعُ الهَوَامِعِ في شَرْحِ جَمْعِ الجَوامِعِ**، تح: د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، د. ط، 1413هـ/1992م، 136/3.

[59] انظر: شرح الرضي على الكافية:487/1.

[60] انظر: التذييل والتكميل:256/7.

[61] المقتضب:102/3.

[62] الكتاب:403/1-404.

[63] النور: 37.

[64] انظر: السمين الحلبي (أحمد بن يوسف بن عبد الدايم، ت756هـ): **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**. تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، د. ط، 1406هـ، 411/8.

[65] انظر: البسيط في شرح الجمل:477/1-478.

[66] انظر: البسيط في شرح الجمل:493/1.

[67] انظر: شرح الرضي على الكافية:491/1.

[68] انظر: شرح الرضي على الكافية:488/1-494، وهمع الهوامع:137/2-138.

[69] سبأ: 18.

[70] الإسراء: 1.

[71] يومُ حِلِيمَة: أحد أيام العرب التي خلدها الشعر، كانت بين الغساسنة والمناذرة.

[72] هو أول أيام عيد الأضحى المبارك؛ الذي يُوافق العاشر من شهر ذو الحجة للسنة الهجرية القمرية.

[73] المائدة: 3.

[74] البقرة: 233.

[75] الإيضاح العضدي:156-157.

[76] انظر: المقاصد الشافية:296/3.

[77] البقرة: 63.

[78] القلم: 34.

[79] الجن: 9.

[80] انظر: شرح ابن عقيل 583/1.

[81] انظر: همع الهوامع:150/3.

[82] انظر: السُّهَيلِي (أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد، ت581هـ): **نَتَائِجُ الفِكَرِ فِي النَّحْوِ**، تح: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معَوَّض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1412هـ/1992م.301-302.

[83] انظر: أبو حيّان (محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين، ت ٧٤٥هـ): **ارتشَافُ الضَّرَب مِن لسَان العَرَب**، تح: رجب عثمان محمد، ورمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418هـ/1998م ،1430.

[84] الكتاب:36/1.

[85] انظر: همع الهوامع:153/3.

[86] الكتاب:410/1-411.

[87] انظر: منهج السالك إلى ألفية ابن مالك:221/1، وهمع الهوامع:139/3.

[88] الانفطار: 17.

[89] ق: 17.

[90] الكتاب:216/1.

[91] شرح المفصل لابن يعيش:41/2.

[92] شرح التسهيل:200/2.

[93] انظر: شرح التسهيل لابن مالك:202/2.

[94] الأحزاب: 42.

[95] المؤمنون: 17.

[96] المائدة: 66.

[97] انظر: شرح الرضي على الكافية:500/1.

[98] انظر: البسيط في شرح الجمل:490/1.

[99] انظر: التذييل والتكميل:91/8-92.

[100] انظر: شرح المفصل لابن يعيش:44/2.

[101] البسيط في شرح الجمل:478/1-479.

[102] المقتصد في شرح الإيضاح:647/1.

[103] شرح شذور الذهب، ابن هشام:253.

[104] الكتاب:367/1-369.

[105] انظر: المفصل:78.

[106] شرح الرضي على الكافية:507/1-508.

[107] شرح كتاب سيبويه للسيرافي:256/2.

[108] المقتصد في شرح الإيضاح:/667-668.

[109] شرح المفصل، ابن يعيش:53/2.

[110] انظر: شرح التسهيل:196/2.

[111] الكتاب:297/1.

[112] المقرب:158/1.

[113] ابن الحاجب (جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (ت،646هـ): **الفوائد الضيائية على متن الكافية**، تح: أحمد عزو عناية، وعلي محمد مصطفى، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط1، 1430 هـ /2009 م:245.

[114] كشف المشكل في النحو:447/1-448.

[115] شرح الرضي على الكافية:515/1.

[116] الطَّيالِسَة: ج طَيْلَسان، وهي ثيابٌ تُلْبَس في الشتاء.

[117] شرح المفصل، ابن يعيش:48/2.

[118] شرح كتاب سيبويه:196/2.

[119] التعليقة:172/1.

[120] حاشية الصبان:197/2. (الخبر محذوفٌ وجوبًا، تقديره: مُقترنانِ)

[121] شرح ابن الناظم:204.

[122] الشلوبين (أبو علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي الشلوبين، ت 645 هـ): **التوطئة**، تح: د. يوسف أحمد المطوع، 1401هـ :343.

[123] شرح التسهيل:247/2.